CEDAW

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/SR.306
27 February 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة الخامسة عشرة

محضر موجز للجلسة ٣٠٦

المعقودة في المقر، نيويورك،
يوم الأربعاء، ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، الساعة ١٥/١٥

الرئيسة: السيدة كورتي

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference and Support Services, room DC2 - 794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، تصدر عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

96-80202
9680202

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٠

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير المقدم من رواندا على أساس استثنائي

١ - بدعوة من الرئيسة، جلست السيدة موكاروغوموا (رواندا) إلى مائدة اللجنة.

٢ - السيدة موكاروغوموا (رواندا): في معرض تقديمها تقريرا شفويا عن الحالة في بلدها، قالت إن المرأة في بلدها تجد في اهتمام اللجنة الاستثنائي بحالتها مصدر تشجيع ، وإنها تشعر بالامتنان لدعمها. وأشارت الى أن رواندا، حين نشبت الحرب الأهلية فيها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، كانت قد قطعت شوطا في سبيل القضاء على التمييز وكانت قد اعتمدت استراتيجية لتحسين مركز المرأة. ومنذ ذلك الوقت ورواندا تعيش أوقاتا عصيبة.

٣ - وأضافت أن في الفترة من نيسان/ابريل الى تموز/يوليه ١٩٩٤، وقع نحو مليون رواندي، أي سُبع إجمالي عدد السكان، ضحية للمجازر. وأن مستوى حرب إبادة الأجناس هذه لم يسبق له مثيل البتة. ومازال الناس يحاولون فهم كيف يمكن أن تكون قد تكررت مثل هذه الانتهاكات الكثيرة لحقوق الإنسان، وما إذا كان سوء القيادة أو التسليم بالإفلات من العقاب من أسباب وقوع المأساة. وأشارت الى أن الحكومة الجديدة تواجه تحديات هائلة تتمثل في إبدال المناخ العام الذي يتخلله عدم الامتثال لحقوق الإنسان، بمناخ جديد يركز على احترام حقوق جميع الأفراد.

٤ - وأشارت الى أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام من غير مصالحة. وأنه ينظر الى عملية المصالحة الوطنية على أنها إعادة انبعاث أمة، أمة يتمتع فيها كل مواطن بنفس الحقوق الأساسية وبنفس الحمايات. كما أن السكان يعتقدون أن من واجبهم تخليد ذكرى ضحايا حرب إبادة الأجناس، فإنكار حدوث إبادة الأجناس يعني إعطاءها فرصة لأن تحدث من جديد.

٥ - وأشارت الى أن حرب إبادة الأجناس كانت فريدة ذلك أن الجهاز الحكومي بأكمله قد خطط لها ونفذها، بما في ذلك الجيش ومسؤولو الحكم المحلي. كما أكرهت نسبة كبيرة من السكان البالغين على المشاركة فيها.

٦ - وأضافت أن الناجين يحتاجون على الصعيد الاجتماعي، الى مساعدة فورية لمواجهة متطلبات الحياة الأساسية، كالغذاء والملبس، وأفضلية الوصول الى الخدمات الاجتماعية من مسكن ورعاية صحية، وإلى تعزيز خدمات التأهيل النفسي المقدمة لهم. ويحتاج المواطنون العائدون الى مساعدة عاجلة في مجال الغذاء والمأوى، وإعادة عمل مرافق البنية الاجتماعية الأساسية (توفير مياه الشرب والرعاية الصحية والتعليم)

بالإضافة الى وسائل تحقيق الاكتفاء الذاتي من الناحية الاقتصادية. وقد أكدت الحكومة من جديد رغبتها في التأكد من عودة اللاجئين وفي إعادة دمجهم في المجتمع، وهي تعمل على إنشاء المرافق اللازمة لاستيعابهم. كما يتعين إعادة بناء النظام التعليمي بكامله.

٧ - وقالت إن من بين النتائج الرئيسية التي نشأت على الصعيد السياسي، عن حرب إبادة الأجناس، حالة انعدام الأمن التي كان السبب في نشوئها الدعم الذي تقدمه بعض الحكومات الى الجيش المهزوم. ومن خلال مواصلة إيواء وتدريب وتجهيز ودعم العسكريين والسياسيين المسؤولين عن أعمال القتل، تتجاهل هذه الحكومات في الواقع اتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها. ومن بين النتائج الأخرى، استمرار العداء من جانب بعض أعضاء المجتمع الدولي، وإصابة المرافق الحكومية وسائر المؤسسات بانهيار كامل، وظهور مناخ عام من الريبة وانعدام الثقة. وللتصدي لهذه المشاكل، اعتمدت الحكومة استراتيجية للنهوض بمؤسسات الدولة لضمان السلامة واحترام سيادة القانون وتشجيع مصادر الدعم الدولي.

٨ - وتابعت تقول إن المساعدة الإنسانية هي الجانب المهيمن على الاقتصاد في الوقت الحاضر، نظرا للدمار المنتظم الذي حل بجميع وسائل الإنتاج؛ ويُستخدم الجزء الأكبر من الميزانية العادية، وميزانية التنمية على السواء، في التصدي للمشاكل الناتجة عن أعمال القتل، وثمة صعوبات كثيرة تعترض حقوق الملكية. ويتلخص الهدف العام للاقتصاد في إعادة بناء وتنشيط البنى الأساسية لتوفير مستلزمات التنمية الاقتصادية المستدامة.

٩ - وقد طرحت حلول عديدة لمعالجة المشاكل الاجتماعية الهائلة التي تواجه الشعب، وقد أنشئت لجنة وطنية معنية بنتائج حرب إبادة الأجناس يتألف أعضاؤها من الناجين من تلك الحرب. وللناجين احتياجات شتى، منها إقامة العدل، والتأهيل (سواء بإحياء القيم أو التأهيل البدني والنفسي)، والتعويض وتخليد ذكرى الضحايا. وفيما يتعلق بتخليد ذكرى الضحايا، فقد اقترح تشييد صرح تذكاري وطني وإقامة أنصاب للضحايا في عدد من المواقع التي ارتكبت فيها المجازر؛ وفضلا عن ذلك طـُلب إجراء توثيق كامل للأحداث التي وقعت.

١٠ - وأوضحت تقول إن ما يربو على مليون شخص قد قـُتلوا، ولجأ مليونا شخص الى الخارج، فيما تشرد ٣ ملايين داخل البلد. وقد قـُضي على اللـُممة الاجتماعية ودمرت البنى الأساسية للبلد. وقد أثرت الأحداث المأساوية على حالة المرأة في جميع المجالات الرئيسية: الصحة، والتعليم، والمشاركة في الحياة السياسية، وصنع القرار، والمركز القانوني، والمشاركة الاقتصادية.

١١ - واسترسلت تقول إن الحالة الصحية للمرأة في رواندا هشة للغاية نظرا لعدم توفر البنى الأساسية والإمدادات واللوازم الطبية والعاملين في الحقل الطبي، ولقلة الموارد المالية وانعدام فرص الوصول الى العناية الصحية، وسوء التغذية، وكون مياه الشرب غير مأمونة وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأشارت الى أن النساء أكثر استعدادا للإصابة بالأمراض من الرجال لأنهن يعانين من عنت العمل ومن حالات

الحمل غير المنظّم، ومن سوء التغذية في فترة الحمل ومن المضاعفات الناتجة عن الولادة. وهن أيضا أكثر تعرضا من الرجال لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وإلى جانب هذه المشاكل التقليدية، ترك العنف الموجه ضد المرأة تأثيره على رفاهها من الناحيتين الجسدية والنفسية على حد سواء. فقد شهدت نساء وفتيات عديدات مقتل جميع أفراد عائلاتهن، ولم تكتب لهن النجاة إلا بأرواحهن لأن القتلة قد حسبوهن في عداد الموتى. وقد وقعت أخريات ضحايا الاغتصاب الذي كان أحد أسلحة الحرب؛ ومما زاد أحوالهن سوءا، نظرة العار والاشمئزاز التي ينظر بها المجتمع الرواندي الى الاغتصاب، مما أثنى العديد من الضحايا عن طلب المساعدة رغم حاجتهن إليها. وأشارت الى أن العديد من النساء يعانين من الكآبة والقلق نتيجة للتجارب التي مررن بها.

١٢ - وأضافت أن ٤٩ في المائة من السكان كانوا، وفقا لأرقام عام ١٩٩٢، كانوا من الأميين؛ وتبلغ نسبة النساء ٦٧ في المائة من مجموع الأميين. والمرأة بوجه عام أقل حظا في النظام التعلمي، ومنذ أحداث عام ١٩٩٤ المأساوية إزدادت حالتها سوءا. وقالت إن نسبة الالتحاق بالمدارس تكاد تكون متساوية بين الجنسين في المرحلة الابتدائية، غير أن نسبة الإناث تنخفض انخفاضا ملموسا في المراحل الثانوية والجامعية. وبالإضافة الى ذلك، يجري توجيه الفتيات لدراسة الاقتصاد المنزلي والخدمات الاجتماعية التي لا تعدهن لوظائف حسنة الأجور. وحتى في المستويات المتقدمة، تحول العادات والتقاليد دون انتفاع المرأة على قدم المساواة مع الرجل، من الفرص التعليمية المتاحة.

١٣ - وقالت مع أن الدستور يقر صراحة مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون، فإن المرأة مازالت خارج عملية صنع القرار. والعقبة الرئيسية التي تحول دون زيادة مشاركتها تتمثل في التحامل حول قدرة المرأة الذي يعززه تدني مستواها التعليمي. وتضافرت عوامل شتى مثل انعدام الإرادة السياسية، والفقر، والافتقار الى الآليات الضرورية للتغيير، وعدم الوصول الى وسائط الإعلام والاتصال، لتشكل كلها مجتمعة حلقة مفرغة تجعل أي تغيير أمرا بالغ الصعوبة.

١٤ - وأوضحت تقول إن الدستور وإن كان يعترف بمساواة المرأة في الحقوق، فإن قانون الأسرة وغيره من القوانين تميز ضد المرأة، ولا سيما في مجالي سلطة الوالدين والملكية. وقد أظهرت المجازر عن عدم كفاية التشريعات القائمة: فليس للمرأة الأرملة الحق في وراثة ممتلكات زوجها، في حين أصبح هناك ٥٠٠ ٠٠٠ إمرأة من الأرامل. وتبلغ نسبة النساء ٧٠ في المائة من مجموع السكان، مقابل ٥١ في المائة في نيسان/ابريل ١٩٩٤، والمرأة هي حاليا رب الأسرة في ٧٠ في المائة من الأسر المعيشية. والعمل جار على إدخال إصلاحات واسعة النطاق على القوانين المتعلقة بحقوق الإرث ونظم تقسيم الممتلكات بين الزوجين. وتعتبر المرأة الرواندية عماد الاقتصاد الوطني، غير أنها لا تستطيع الاستفادة بالتساوي من ثمار عملها، لأن الأعراف لا تقر لها بحق الملكية. ويمكن للمرأة الأرملة أن تدير لصالح أولادها أملاك زوجها المتوفى، إلا أنه يجب عليها أن ترجع في القرارات الهامة الى أبنائها البالغين أو الى أصهار زوجها بوصفها مؤتمنة عليهم.

١٥ - وذكرت أن الحكومة وضعت أهدافا استراتيجية لمواجهة التحديات التي تصادفها في مجال المصالحة الوطنية وإستعادة قوة الاقتصاد. وفي مجال النهوض بالمرأة تحديدا، سيتم التركيز على تعزيز القوة الاقتصادية للمرأة، واقتسام الرجل والمرأة السلطة، وتيسير وصولها الى الخدمات الاجتماعية، وإعلاء مركزها الاجتماعي من خلال إصلاح القوانين المدنية، وتعزيز دورها في نشر ثقافة السلام، وتقديم الدعم لها في الظروف العصيبة والنهوض بالطفلة وحمايتها. ويجري الاضطلاع حاليا بالأنشطة التي تحظى بالأولوية، من قبيل إعادة النظر في القانون المدني، خصوصا فيما يتعلق بحقوق الميراث ونظم تقسيم الممتلكات بين الزوجين، وتطوير المنظمات النسائية الشعبية، وتوفير العلاج الطبي والمشورة لضحايا العنف من النساء. وقد أعلن المجتمع الدولي عن تبرعات بقيمة ٦٢٧ مليون دولار لعمليات التأهيل وإعادة البناء من خلال برنامج الأمم المتحدة الانمائي. إلا أنه لم يصل بعد من تلك المساعدات إلا ١٦ في المائة.

١٦ - وختمت كلامها قائلة إن الحكومة تأمل في أن يستطيع أعضاء اللجنة مساعدتها من خلال حث المجتمع الدولي على ضمان حماية كافة حقوق الإنسان للشعب الرواندي.

١٧ - الرئيسة: قالت إن تقرير ممثلة رواندا ترك أثرا بالغا في نفسها وأن أعضاء اللجنة سيحثون حكوماتهم على تقديم كل مساعدة عملية ممكنة. وتساءلت عما دفع المجموعتين العرقيتين في رواندا إلى حمل السلاح إحداها ضد الأخرى بعد سنوات عديدة من التعايش السلمي.

١٨ - وتساءلت عما إذا كانت سياسة المصالحة الوطنية تنسجم مع إقامة أنصاب لضحايا حرب إبادة الأجناس. ومع أن الرغبة في الاقتصاص من المذنبين أمر يمكن فهمه، فقد تساءلت عما إذا كان من الممكن تحديد الذين شاركوا في المجازر. واستفسرت عما إذا كانت المجموعتان العرقيتان ممثلتيـْن في الحكومة الجديدة.

١٩ - وأضافت أن المشاكل التي تواجهها المرأة في رواندا كانت بادية في التقرير المقدم قبيل اندلاع الحرب، وأن معاناة المرأة كانت رهيبة أثناء النزاع. وأضافت أن اغتصاب آلاف النساء على نحو منتظم كان أمرا يبعث على الأسى الشديد. ومما يؤسف له أن التقاليد والعادات منعت المرأة من عرض مصابها كضحية. وتبدو ملاحظات ممثلة رواندا متفائلة فيما يتعلق بأهداف سياسة الحكومة فيما يخص المرأة، إذا ما وضعنا في الاعتبار الحالة الاقتصادية والدمار اللذين سببتهما الحرب؛ وتساءلت عما إذا كانت توجد إرادة سياسية كافية لتمكين المرأة من التغلب على كونها تقليديا في وضع أدنى من الرجل، ولجعل القوانين في رواندا تتمشى مع أحكام الاتفاقية.

٢٠ - السيدة هرثونو: أثنت على تقرير ممثلة رواندا الصريح والمؤثر. وأشارت إلى أن النزاع في رواندا كان ناتجا عن قوى داخلية وخارجية على السواء. وقد أظهرت مختلف المجموعات العرقية الموجودة داخل البلد استعدادها الكبير للجوء إلى السلاح. وأضافت أنه يجب إعادة النظر في القيم التي تؤيد العنف سبيلا

الى حل الخلافات. وأشارت إلى أن المشاكل في رواندا بسبب الاستعمار أولا ازدادت حدة، وبسبب تدفق السلاح عبر الحدود ثانيا. وحالة المرأة في رواندا لا يمكن أن تنفصل عن هذه المسائل.

٢١ - وتابعت كلامها تقول إن على رواندا الآن أن ترسخ احترام حقوق الإنسان واحترام القانون، إذ لا يمكن أن يتم الإصلاح في المجالات الأخرى إلا بعد أن تتغير تلك العقليات. وأضافت أنه يؤخذ من تجربة بلدها، إندونيسيا، أن للمرأة دورا هاما في هذه العملية: فهي كأم تنشئ أولادها على قيم احترام الآخرين، كما تستطيع كقائدة أن تعمل من أجل التغيير من خلال المنظمات غير الحكومية والمنظمات النسائية. واستفسرت عن عدد الخريجات، والجمعيات النسائية والمنظمات غير الحكومية.

٢٢ - وأردفت تقول، مع احترامها لأهمية إحياء ذكر الذين قضوا نحبهم في المجازر، فإن بناء الأنصاب ينبغي ألا يحظى بالأولوية؛ فقد انتظرت اندونيسيا ٤٠ عاما قبل أن تحيي ذكرى الذين وقعوا ضحايا القلاقل السياسية فيها.

٢٣ - السيدة أباكا: قالت إنه يتضح من عرض ممثلة رواندا أن حرب إبادة الأجناس فيها لم تكن عفوية، وإنما كان يلاحظ وجود صراع بين المجموعات العرقية منذ الستينيات. وينبغي أن تتضافر جميع الجهود في رواندا على إجراء المصالحة. ويمكن تحقيق مهمة إعادة بناء الثقة بين الشعبين في رواندا، لأنها تعايشت بوئام قبل مجيء الاستعمار. ويجب أن يطالب كل من رواندا والمجتمع الدولي بوضع حد لتسليح وتدريب الميليشيات سواء داخل رواندا أو في مخيمات اللاجئين، بتواطؤ من القوى الأجنبية في كثير من الأحيان. ويجب أن تتعاون الحكومة الرواندية مع المجتمع الدولي، بما في ذلك منظمة الوحدة الأفريقية في مرحلة إعادة البناء. وفي اقتراح، قالت إنه قد يبدو غير مألوف، حثت الحكومة على طلب مساعدة دولية لبناء سجون جديدة من أجل إيواء الأعداد الغفيرة من الأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة، وكثيرون منهم هم من الأطفال، في ظروف أكثر إنسانية.

٢٤ - السيدة برنار: قالت إن السلطات الرواندية تواجه مهمة جبارة تتمثل في إعادة بناء البلد بدءا من لا شيء. وأن قطاع الصحة قد انهار وتداعى قطاع التعليم. ومن غير المستغرب، والحالة هذه، ألا تكون الأولوية من نصيب النهوض بالمرأة. وعلى الرغم من أن تدني نسبة التحاق الإناث بالتعليم، وارتفاع معدل البطالة في أوساط النساء يثيران القلق، فإنه ينبغي للجنة أن تلطف انتقاداتها.

٢٥ - وأضافت أن الفقر والعادات والتقاليد أعاقا المرأة في رواندا في الماضي، فلم يكن بإمكانها أن تمتلك قطعة أرض أو أن تحصل على قرض. وقد فاقمت الحرب من حدة هذه الصعوبات التي تواجه المرأة. ورغم وجود إرادة سياسية لتحسين حالة المرأة، فإنه لا يمكن تحقيق هدف المساواة في الأجل القريب. إذ يجب أن تبدأ الحكومة بإعادة بناء البنى الأساسية وبتحقيق سلام دائم، وعندها فقط يبلغ البلد مستوى النمو الاقتصادي الضروري لتمكين المرأة من أن تجد مكانها المناسب في المجتمع. ويجب ألا يتكرر

أبدا ما قاساه شعب رواندا من ويلات. وحثت الدول المسؤولة، بما فيها بعض القوى الكبرى، على التوقف عن تدريب وتسليح رجال العصابات.

٢٦ - السيدة ساتو: قالت إنها ترحب بالحصول على المزيد من المعلومات بشأن الإجراءات المتخذة في الوقت الحاضر لتشجيع عودة اللاجئين، ومتى يتوقع أن يفعل اللاجئون. وأشارت إلى أن المصالحة الوطنية مسألة أساسية.

٢٧ - السيدة خان: لاحظت أن المرأة لم تكن تشارك في عملية صنع القرار قبل الحرب، غير أنه كان لها دور في المجزرة، ألا وهو أن تنفذ الأوامر المعطاة لها دون سؤال. وفي ضوء مسؤولية جهاز الدولة ومؤسساتها عن المجزرة، تساءلت عما إذا كان من شأن تعزيزها أن يساهم في تحسين الوضع، ما لم تحصل تغييرات جذرية. وأضافت أنه وإن جرى التشديد على أهمية التعليم، فإن المتعلمين شاركوا أيضا في حرب إبادة الأجناس؛ وعليه ينبغي إعادة النظر في مضمون المواد التعليمية. وقد أفيد أن بعض من شارك في المجازر من النساء والشخصيات الهامة مازالوا يشغلون مناصب حكومية رفيعة. وطلبت إيضاحات عن هذا الموضوع، وعما إذا كان الذين شاركوا في أعمال العنف قد أحيلوا إلى المحاكمة.

٢٨ - وختمت كلامها قائلة إنه يجدر النظر في الطريقة التي يمكن من خلالها للاتفاقية وسائر الاتفاقيات التي صدقت عليها حكومة رواندا أن تساهم، إذا كان لها في عملية إجراء المصالحة.

٢٩ - السيدة شاليف: قالت إن من الأهمية وضع برنامج طبي لمساعدة ضحايا العنف. وأن المجازر لم تؤد الى تداعي الثقة بين الجماعتين الرئيسيتين فحسب، وإنما أدت أيضا الى تداعيها بين الرجل والمرأة، وهي العلاقة الأساسية التي تقوم عليها المجتمعات. أما الآن فالنساء، اللواتي بات عددهن يفوق عدد الرجال بكثير، يقمن الآن بتربية جيل المستقبل، وتساءلت عن المواقف التي يقمن بتنشئة أطفالهن عليها فيما يخص الثقة بالرجال وعن المواقف منهم. وأضافت أن الصحة النفسية للمرأة هي أساس الاستقرار النفسي للأطفال. واستطردت قائلة إن تقرير الأمين العام المرحلي عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، المقدم في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥، أشار إلى أن الهم الأول للعملية الميدانية في رواندا هو إعادة إنشاء النظام القضائي وتحسين الأوضاع في السجون. وفي ١٩٩٤، أوصى المقرر الخاص المعني بالعنف، ببذل جهود خاصة لمحاكمة من ارتكبوا جرائم الحرب ضد المرأة، وتساءلت عما إذا كان يجري العمل على تحقيق ذلك. وقالت إنها تعتقد بأن من شأن هذه الجهود أن تساعد على إعادة الثقة بين الرجل والمرأة في جميع المجموعات العرقية.

٣٠ - السيدة عويج: قالت إنه ينبغي إيلاء الأولوية للأمن الداخلي بغية تمكين الروانديين من العيش معا في سلام وطمأنينة. وأضافت أن أطفالا عديدين إما فقدوا آباءهم وإما انفصلوا عنهم ولا بد من جمع شملهم. وأعربت عن أملها في أن تتمكن المنظمات النسائية غير الحكومية من تقديم المساعدة في هذا المجال، واستفسرت عن المنظمات التي تقوم في الوقت الحاضر بتقديم المساعدة إلى رواندا. وتطرقت

إلى مسألة المصالحة الوطنية فقالت إنها عملية في غاية الأهمية، ويمكن للمرأة أن تضطلع بدور هام فيها. وأعربت عن أملها في أن يعم السلام والاستقرار رواندا في وقت قريب، وألا يتأخر وصول المساعدة الدولية الموعودة.

٣١ - السيدة استرادا كاستيبو: قالت إن عملية الإصلاح الاقتصادي والتأهيل الأخلاقي على السواء ستكون ضرورية لإعادة بناء رواندا. ويمكن تحقيق ذلك من خلال ترسيخ الشعور الواضح بالهوية الذي يقوم على احترام كل فرد وعلى احترام حقوق الإنسان.

٣٢ - السيدة باري: قالت إنها انزعجت لسماع الاشارة إلى عدم قدرة المرأة على طلب الانتصاف في حال تعرضها للاغتصاب. وأضافت أنها ترحب بالحصول على معلومات إضافية بشأن مركز إدارة النهوض بالمرأة، وعما إذا كان في وسع هذه التأثير على سائر الادارات الحكومية. وتساءلت أيضا عن كيفية تطوير تنمية المنظمات النسائية المحلية كيما تساهم في حل المشكلة. وطلبت الحصول على مزيد من المعلومات عن كيفية تعيين المسؤولين الحكوميين، وعن مدى مراعاة هذه التعيينات للفوارق بين الجنسين، وعما إذا كان من شأن البرامج التعليمية أن تعزز السلام.

٣٣ - السيدة خافاتي دي ديوس: قالت إن دور المرأة في حرب إبادة الأجناس كان مدعاة للانزعاج. ولا يمكن أن يعم السلام من دون إجراء مصالحة، ولا أن تجري المصالحة من دون عدل. وأضافت أن ما يثير الانزعاج أيضا، الاستمرار في تهريب السلاح، الذي ينبغي تحميل الدول ذات الصلة به المسؤولية عنه.

٣٤ - السيدة بوستيلو غارسيا دل ريال: قالت إنه يصعب على اللجنة تقديم جواب واف، لكون المرأة هناك لا تتمتع بحقوق متساوية، ويمكن أن توصي اللجنة حكومة رواندا بضرورة احترام بالتزامها بجميع مواد الاتفاقية. كما يمكن أن تنظر اللجنة في أن توصي الجمعية العامة بأن تولي جميع الهيئات التابعة للأمم المتحدة في برامجها لتقديم المساعدة إلى رواندا أولوية لاحتياجات المرأة وتمكينها.

٣٥ - السيدة كارترايت: قالت إنها تؤيد وتُحيّي التأكيد على السعي إلى تحقيق المصالحة الوطنية والعدالة وسيادة القانون. واستدركت قائلة إن العدالة لا تعني الانتقام؛ فالعدالة الحقة تتطلب شجاعة وتسامحا. وأعربت عن مشاطرتها سائر أعضاء اللجنة القلق إزاء التقارير التي تتحدث عن مشاركة المرأة في المذابح، غير أنها أوصت بالاستفادة من المرأة بما لديها من مهارات على الوساطة في تحقيق المصالحة. وأعربت عن سرورها بعزم الحكومة على إعادة صياغة قانون الأسرة، وأعربت عن أملها في إشراك المرأة في تلك العملية.

٣٦ - الرئيسة: قالت إنها تأمل في أن يجد وفد رواندا ما يثلج صدره في تعبير اللجنة عن تضامنها، وفي الأفكار العملية التي قدمها أعضاؤها لتيسير المصالحة الوطنية في ذلك البلد الذي حل به الدمار.

٣٧ - السيدة موكاروغوموا (رواندا): قالت إن جذور المشكلة في رواندا ليست العرقية بل هي سوء الحكم. والذين سعوا إلى إذكاء نار البغضاء وإلى القضاء على جميع الروانديين الذين لم يشاطروهم ايديولوجيتهم، اتخذوا من العرقية ذريعة لهم. وعلى مر السنين حصل بين قبائل الهوتو والتوتسي تزاوج إلى الحد الذي فقد الانتماء القبلي معه معناه. وأشارت إلى أنها هي نفسها مولودة لأب من الهوتو وأم من التوتسي وأنها فقدت زوجها ومعظم أفراد عائلتها في حرب الإبادة.

٣٨ - وعرضت لموضوع التكوين العرقي للحكومة الجديدة وقالت إن الحكومة لا تقوم على العرقية، وإنما تمثل حكومة وحدة وطنية تشمل جميع الأطراف التي وقعت على اتفاق السلام في أروشا في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٣، والتي أعربت عن استعدادها لاحترام العملية الديمقراطية.

٣٩ - وتحدثت عن مسألة وجود إرادة سياسية لدمج المرأة في عملية المصالحة الوطنية بوصفها شريكة كاملة، وأعربت عن ثقتها بأن تلك هي نية الحكومة الجديدة. وقالت إن النساء من جهتهن مستعدات لتحمل مسؤولياتهن بوصفهن يشكلن الأكثرية السكانية في رواندا. ففي الواقع تعين عليهن اتخاذ المبادرة بأنفسهن للبقاء على قيد الحياة. وفي هذا الصدد قدم عدد كبير من المنظمات غير الحكومية الموجودة في رواندا مساعدة هائلة، سواء لمن بقين في البلد أو للواتي لجأن إلى الخارج ثم رجعن بعد انتهاء النزاع. أما عن دور إدارة النهوض بالمرأة، فذكرت أنه يتمثل في توجيه الاجراءات الحكومية لصالح المرأة، وفي المساهمة في وضع الاستراتيجيات الشاملة للنهوض بالمرأة وتعزيز دورها في التنمية.

٤٠ - وفيما يخص حق المرأة في التملك، قالت إن الحكومة طلبت من الإدارة بدء مشروع للاصلاح القانوني يرمي إلى حماية حقوق المرأة والطفل في التملك.

٤١ - وفيما يتعلق بمعاقبة المذنبين في حرب إبادة الأجناس، قالت إنه توجد للأسف نساء في عدادهم. وإن أكثر من ألف إمرأة، بعضهن حوامل، محتجزات حاليا في السجن بانتظار المحاكمة. وقد كان العديد منهن من كبار المسؤولين الحكوميين الذين ساعدوا على التخطيط لحرب إبادة الأجناس.

٤٢ - وتطرقت إلى إعادة ترسيخ مفهوم السلام وقالت إنها ستشكل مهمة طويلة وشاقة، لأن من الضروري أولا استئصال ثقافة العنف والبغضاء الجديدة على البلد. ومع ذلك فإن المصالحة أمر ممكن لأن الشعب الذي توحده اعتبارات عديدة، من ضمنها لغة مشتركة ودين مشترك، قد سئم النزاع.

٤٣ - وعرضت لموضوع بناء صرح وطني لتخليد ذكرى جميع ضحايا حرب إبادة الأجناس، فقالت إنه لا يشكل أولوية وطنية، نظرا لوجود احتياجات أكثر إلحاحا في المجالات الأساسية كالغذاء والمسكن.

٤٤ - وذكرت أن بعض المساعي تبذل من أجل وضع حد للتمييز القائم ضد المرأة في مجال التعليم. وأشارت إلى وجود تمثيل للمرأة في الحكومة والبرلمان وفي مختلف الوزارات، وإلى أن الحكومة تسعى

باطراد إلى إحلالها في مواقع المسؤولية. غير أنه يبقى الكثير مما ينبغي عمله، وأن احصائيات التحصيل العلمي لا تزال في غير صالح المرأة.

٤٥ - وعرضت لدور الأجانب في حرب إبادة الأجناس وما أعقبها من أحداث، وقالت إنه لا يسع رواندا إلا أن تطلب مساعدة المجتمع الدولي للتخفيف من غلواء الأجانب الذين يواصلون تقديم العون لقوى الهدم والخراب.

٤٦ - وفيما يتعلق بازدحام السجون في رواندا، قالت إن من الصحيح أن السجون لم تصمم لإيواء هذه الأعداد الغفيرة من السجناء. وأضافت أن الظروف الحالية تعتبر استثنائية، وحري بالمجتمع الدولي أن يساعد على التعجيل بمحاكمة المحتجزين بغية اطلاق سراح الذين تتضح براءتهم، بدلا من بناء المزيد من السجون.

٤٧ - وتكلمت عن موضوع عودة اللاجئين من البلدان المجاورة، وقالت إن حكومة رواندا لا تستطيع أن تقطع وعدا بعدم معاقبة الجناة. فيجب أن يحاكم هؤلاء، وأن يتقبلوا مصيرهم. وأعربت عن استيائها لاحتجاز الأبرياء رهائن في مخيمات اللاجئين، من جانب مرتكبي حرب إبادة الأجناس. وأضافت أن العديد من اللاجئين رجعوا إلى رواندا، وقد جرى تبسيط الإجراءات المعدة لاستقبالهم، وقد أنشأت هياكل إدارية، حتى على المستوى المحلي، لتيسير إعادة توطينهم. واستدركت أن أفضل الحوافز لعودة اللاجئين تتمثل في تهيئة مناخ من السلام والأمن.

٤٨ - وفيما يخص الاقتراح بأن تستغل الحكومة الجديدة فرصة الاصلاحات التشريعية لضمان قدر أكبر من الامتثال لأحكام الاتفاقية، لاحظت أن الجهود تبذل حاليا لمواءمة التشريعات الوطنية، بما في ذلك قانون الأسرة والقانون المدني، مع الاتفاقية.

٤٩ - وأعربت في الختام عن امتنانها لتضامن اللجنة مع المرأة في رواندا، وأشارت إلى أنها ستبذل كل ما في وسعها لضمان عدم تكرر انقطاع الصلة والتعاون بين رواندا واللجنة، ولكي تستخدم الموارد المتاحة في الوجهة المحددة لها، ولكي يكون اتفاقها خاضعا للمسائلة على النحو الملائم.

٥٠ - السيدة موكاروغومواه (رواندا) غادرت قاعة الاجتماع.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠